جامعـــة قاصـــدي مرباح- ورقلـــــة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية
تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية:

إعـــداد الطلبة :
- عصماني خديجة
- عمومن الغالـية

إشراف الأستاذ:
* عبد الوهاب كافي

السنة الدراسية : 2012-2013

مقدمــة:

يعتبر موضوع التنمية من بين المواضيع الهامة التي لقيت إهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، حيث ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا ، لذلك اعتبرت المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة كحق وحتمية على الدول كغيرها من الحقوق بحيث أصبح مطلب أساسي تسعى كل الدول لتحقيقه ، فقد تطور المفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى تنمية العنصر البشري ، فخلال الخمسينيات اهتم بمسائل الرفاه الاجتماعي لينتقل خلال الستينيات إلى الاهتمام بالتعليم والتدريب ثم ظهر مفهوم التنمية التكاملية وتأمين الحاجيات الأساسية للبشر، وفي منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات بزر مفهوم التنمية الشاملة في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية ، وفي فترة التسعينيات ظهر مصطلح التنمية البشرية وصولا إلى مصطلح التنمية المستدامة الذي تطور في الفكر التنموي، فقد تعددت وجهات النظر المفكرين والباحثين ، حيث احتلت مكانا بارزا على المستوى الدولي والمحلي، فهناك من يعتبر أن التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية وهناك من يعتبرها قضية تنموية بيئية كنموذج بديل ، والبعض الآخر اعتبرها قضية مصيرية مستقبلية لأنها تفكر في مستقبل الأجيال القادمة.

فقد استخدمت عبارة التنمية المستدامة لأول مرة علم 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة ثم تطور عام 1991 في برنامج الأمم المتحدة للبيئة التنمية ، وفي 1992 تم التأكيد على ضرورة إعتماد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ، كما تم تحديد الأولويات التنمية المستدامة في 2002 في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ ومن بين الدول التي سعت إلى تحقيق هذا الأخير" الجزائر" التي تسير نحو إستكمال مشاريعها في التنمية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك بوضع سياسات وإجراءات لتحقيقها.

✓ **الإشكالية:** ومنه نطرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى ساهمت السياسات الجزائرية في تجسيد التنمية المستدامة؟**

✓ **الفرضيات:**

1- استخدام سياسات وطنية رشيدة من شأنه تحقيق تنمية مستدامة.

2- التنمية المستدامة هي استخدام الموارد الطبيعية بالشكل الذي يلبي حاجيات الاجيال القادمة.

✓ **حدود الإشكالية:**

الدراسة تتمحور حول التنمية المستدامة في الجزائر منذ 2001 دخول المصطلح إلى الجزائر إلى يومنا هذا.

✓ **الإطار المنهجي:**

اعتمدنا في دراستنا على عدة مناهج :المنهج الوصفي والتاريخي والمنهج التحليلي.

- استخدمنا المنهج التاريخي لمعرفة المحطات التاريخية التي ساهمت في ظهور الظاهرة محل البحث.

- والمنهج التحليلي في تفسير الظاهرة ومعرفة المتغيرات المتحكمة في حركية الظاهرة.

- المنهج الوصفي الذي استخدم لوصف الظاهرة محل البحث وأبعادها ومبادئها .

✓ **تقييم الدراسة:**

تضمنت دراستنا ثلاث فصول تمثلت في:

- الفصل الأول :تطرقنا فيه إلى الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.
- الفصل الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر.

- الفصل الثالث : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر.

✓ اسباب إختيار الموضوع:

من اسباب اختيارنا للموضوع هو الاهتمام بالموضوع والرغبة في التعرف على واقع هذا الموضوع ومدى تجسيده على أرضية الواقع ، وحب الإطلاع عليه بحكم أنه حديث الظهور.

✓ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على التنمية المستدامة والمعوقات التي تواجه لتحقيق التنمية المستدامة وأبعادها وأهدافها ومبادئها ، ومعرفة مجمل التحديات التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، وما هي السياسات المتبعة لتحقيقها ، وما هي المشاريع التنموية التي تنصب في إطار التنمية المستدامة ، ومعرفة الحلول الواجب اتخاذها لتجاوز المعوقات .

✓ صعوبات البحث:

تداخل موضوع الدراسة مع المواضيع البيئية ذات الطابع البيولوجي العلمي.

✓ أدبيات البحث:" الدراسات السابقة"

في ظل هذا الموضوع تعددت الدراسات من بينها دراسة (خبابة عبد الله وبوقر رابح حول نظرة في واقع التنمية المستدامة في الجزائر حيث عالج موضوع التنمية المستدامة من منظور اقتصادي ، وناصر مراد: حيث عالج موضوع التنمية المستدامة من منظور إقتصادي دراسة في مجلة التواصل العدد26 حول التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر)

الفصل الاول
الإطار المفاهيمي
للتنمية المستدامة

تمهيد:

لقد شاع استخدام مصطلح التنمية المستدامة بشكل كبير في مؤتمر ريودي جانيرو لسنة 1992،على الدول كغيرها من الحقوق الأخرى تسعى كل دولة لتحقيقه.[1] حيث سلط الضوء على هذا المفهوم بصورة واضحة لأول مرة إذ نجد إن المفهوم قد شاع في عام 1987 من قبل بعثة (برتلاند) في تقرير للجنة العالمية للبيئة المستدامة والذي يحمله عنوان مستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة) وارتأينا في ذا الفصل الذي يحمل الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة، أن يتم تقسيمه إلى ستة مباحث ، فالمبحث الأول يتحدث عن تعريف التنمية المستدامة، والمبحث الثاني عن خصائص التنمية المستدامة التي تميزها عن غيرها من أشكال التنمية، والمبحث الثالث يتحدث عن نظريات التنمية المستدامة وفي المبحث الرابع عن أحدى التنمية المستدامة، وفي المبحث الخامس عن مبادئ التنمية المستدامة وفي المبحث السادس : أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

[1] .تقرير اللجنة العلمية للبيئة والتنمية مستقبلنا المشترك ، الأمم المحدة نيويورك ، 1987 ، ص.12

المبحث الأول : تعريف التنمية المستدامة

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح يشير إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية و السياسية والبيئية ، فقد لاقى هذا المفهوم العديد من التعاريف واختلفت حوله الآراء والاتجاهات ، فلكل تعريف خاص ، فهو من بين المواضيع المهمة التي لاقت انتباه واهتمام الباحثين في مختلف الميادين ، واعتبرته المنظمات الدولية على الدول كغيرها من الحقوق الأخرى تسعى كل دولة لتحقيقه [1]

بمناسبة الاحتفال بالعيد العاشر لمؤتمر استوكهولم ، أجريت مناقشات في برنامج الأمم المتجددة للبيئة وفي المؤتمر العام الذي عقد لهذه المناسبة حول استخدام مصادر الثروة الطبيعية المتاحة لأي دولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدون استنزاف الموارد الطبيعية بل الحفاظ عليه بحيث تظل متاحة للاستعمال للمستقبل وفي ظل هذا ظهرت فكرة التنمية المستدامة بمكوناتها الثلاثة حماية البيئة ممثلة في مصادر الثروة الطبيعية ، تحقيق النمو الاقتصادي تحقيق التمية الاجتماعية ، وفي ظل الحاجة لتقديم شرح مفصل للتنمية المستدامة شكلت لجنة دولية وهي اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (WCED)

وأصدرت اللجنة تقريرها في عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك واشتمل التقرير على تعريف التنمية المستدامة ووضع اقتراحات عن كيفية تطبيقها وعرفها على أنها التنمية التي تضمن الاستجابة لاحتياجات الجيل الحاضر مع عدم التعدي على حقوق الأجيال القادمة في المعيشة بمستوى بعادل الجيل الحالي أو يوافقه إن أمكن.

لقد عرضت مقترحات اللجنة على الجمعية العامة للأمم المتحدة وأقرتها وكانت الخطوة التالية اعتماد مفهوم التنمية المستدامة كالتزام من جانب كل الدول وقد جاء ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية.

وعرف قيمة الأرض والذي عقد في ريودي جانيرو من 3 إلى 11 يوليو 1992 ، اعتمد المؤتمر التنمية المستدامة كسياسة تلتزم بها كل الدول حتى لا يحدث أضرار بالبيئة أو بصحة الإنسان والاقتصاد نتيجة للأشغال الغير الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية ، ويتم التوصل إلى ما يسمى بأجندة القرن 21[2]

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا أو مبتكرا في الفكر التنموي إذ لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا بالنسبة لهذا المصطلح ، ولتطرق لتعريف هذا المصطلح ينبغي تحديد تعريف كل من مصطلح التنمية على حدا ومصطلح الاستدامة على حدا.

---

[1] - تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك ، الأمم المحدة نيويورك ، 1987 ، ص11

[2] - مصطفى كمال ، تاثير المناخ سيؤثر على امن وسلامة العالم كله ، مقالة العدد 170. اكتوبر 2007 ، ص 106.

- تعريف التنمية: < عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها>[1]

- أما معنى الاستدامة < هو ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن وتدفقه وتحقيق المنفعة العامة>[2]

- كما تعرف كذلك على أنها < استمرارية الموارد الطبيعية لأجيال الحاضر والمستقبل والمحافظة على خصائصها>[3]

كذلك نجد الأمم المتحدة عرفتها من خلال تقرير اللجنة العلمية للبيئة والتنمية سنة 1987 بأنها < تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضرون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم>

كما بعرفها الدكتور مصطفى قاسم:< أن التنمية المستدامة هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها

وجاء التعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتسلط عوامل الاستمرار والتواصل .

وحسب قمة الأرض لعام 1992 بالبرازيل هي التي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئة لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهات احتياجات القرن 21.[4]

وهي كذلك عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر ، دون المساس بقرارات الأجيال القادمة من وجهة نظر علماء الاقتصاد بان مجموع النظريات والقوانين التي تنظم العلاقات بين الأفراد المجتمع ، هذه العلاقات تنشأ عن طريق تبادل السلع والخدمات بهدف تحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع [5]

من وجهة نظر علماء الاجتماع: حيث يركزون على الإنسان باعتباره جوهر التنمية وكذا العلاقة الاجتماعية ومحاربة الفقر والتوزيع العادل للموارد واتخاذ القرار بالنسبة للمشاركة الشعبية.

من وجهة نظر علماء البيئة:وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث واستغلال المياه وقطع الغابات وانجراف التربة .

---

[1] - خالد مصطفى قاسم ، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2007 ، ص19

[2] - خالد مصطفى قاسم ، نفس المرجع ، ص 19.

[3] - تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1987 ، ص 15.

[4] - عبد الله خبابة ، رابح بوقرة ، الوقائع الاقتصادية ، العولمة الاقتصادية ، التنمية المستدامة ، جامعة ، الإسكندرية ، 2009 ، ص 349

[5] - نفس المرجع والصفحة.

- من خلال التعريف السابقة سنخلص بأنها كلها تشترك في (الحاجات – فكرة ان الموارد محدودة والنظر إلى العالم بنظرة كلية ونظام مرتبط والنظر إلى نوعية الحياة كنظام.)

- ومن خلال كل هذا يظهر لنا مكونات التنمية المستدامة.

1- تنمية احتياجات الجيل الحاضر مع مراعاة متطلبات الأجيال القادمة.

2- حماية البيئة وعدم تلوثها.

3- عدم استنزاف الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة عقلانية.

4- تحقيق التوافق والتوازن بين البيئة والسكان والطبيعة

وعرفها كذلك مؤتمر ريوديجانيرو لسنة 1992 في المبدأ بين الثالث والرابع حسب المبدأ الثالث بأنها:< ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي والحاجيات التنموية البيئية للأجيال الحاضر والمستقبل>

كما نقصد بالتنمية المستدامة أيضا لتحقيقها ينبغي أن تشمل حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير بمعزل عنها > المبدأ الرابع.[1]

وهي أيضا<< هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته>[2]

- ومن خلال كل هذه التعاريف أمكننا القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق نوعية للحياة الإنسان واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة إبقائها لمدة زمنية بعيدة ، وضمان متطلبات الأجيال المقبلة ، بحيث أنه لا يمكن تجاوز هذا الاستغلال والاستخدام الموارد الخاصة في حالة المورد غير المتجددة ، وفي حالة الموارد المتجددة يجب ترشيد في استخدامها مع محاولة وجود بدائل لهذه الموارد لتستغل لفترة زمنية طويلة الأجل، ويجب أن تستخدم هذه الموارد في كلتا الحالتين بطريقة مناسبة لا تؤدي إلى عجز بيئي وذلك للعلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة.

[1] - عبد الله خبابة ، رابح بوقرة ، مرجع سابق ، ص ، 323.
[2] - المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة ، 2011 ، ص 13.

المبحث الثاني: خصائص التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من أشكل وصور التنمية ومن خلال التعاريف التي وضعت لهذا المفهوم يمكن استخلاصها:

1- التنمية المستدامة تعني إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية المتمثلة في زيادة في كمية متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة أو غير متجددة بالاستغلال العقلاني لها.

أما الجانب الاجتماعي ذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع والبيئة بتحقيق التوازن البيئي لينعكس على الجانب الاجتماعي للمجتمع.

2- التنمية المستدامة هي تنمية دائمة حاضرة ومستقبلا تلبي أماني وحاجات الحاضر والمستقبل ، فالدولة تسعى لتحقيق التنمية في جميع القطاعات لتغطية الحاجيات المتزايدة للمجتمع مع الاعتماد على المشاريع والطرق والآليات لضمان حاجيات الأجيال المستقبلية.

3- التنمية المستدامة هي تنمية شاملة ومسؤولية مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها المساهمة في عملية اتخاذ القرار.

4- يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح عالمي ، وذلك من خلال الدراسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في إدراج مفهوم يجسد التنمية المستدامة.

5- للتنمية المستدامة أبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد.

6- للتمنية المستدامة أهداف تسعى لتحقيقها من خلال آليات فعالة ومبادئ تقوم عليها.

7- للتنمية المستدامة طرق عقلانية لاستغلال الموارد سواء كانت متجددة أو غير متجددة لضمان تحقيق التوازن بين مختلف الجوانب.

8- وجود علاقة تكاملية بين البيئة من ناحية والتنمية من ناحية أخرى وهذه العلاقة طردية إذ ترتبط بينهما علاقة تكاملية وتوافقية لنحقيق تنمية شاملة في جميع القطاعات المختلفة.

المبحث الثالث: نظريات التنمية المستدامة

في ظل هذه المفاهيم ظهرت أراء مختلفة متعددة منذ زمن بعيد من طرف علماء الاقتصاد والبيئة والاجتماع، وعلى أفكار رأي سدامة البيئية فعلماء الاقتصاد يرون ضرورة الاهتمام بالجانب البيئي والأخلاقي ويؤكد علماء الاجتماع على طلبات البيئة التي تحددها الثقافة وركز على الاستدامة في النظم الثقافية والبشرية .

أما علماء البيئة والموارد والأحياء فأشاروا إلى أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج إلى أن يكون مستداما

وهناك من ذهب إلى اقتراح استدامة التقييم الدولي للثروة وإعادة توزيعها لتصبح التنمية المستدامة واقعية على المستوى العالمي.

ومنه فإذا كانت التنمية المستدامة تمثل أبعاد مختلفة اقتصادية وبيئية واجتماعية وحتى سياسية مما أذا إلى ظهور زوايا الإطار النظري ووجهات نظر مختلفة تفاعلت فيما بينها وتداخلت لتفضي في الأخر إلى ظهور هذا المفهوم ومن بين هذه النظري نجد:

أولا: النظريات الداعية لأولوية البيئة

علماء البيئة يرون إلى أن الذي يحتاج أن يكون مستديما هو المحيط الحيوي ، وظهرت عدة نظريات منها:

1- النظرية المتشائمة: في عام 1798 نشر توماس مانس (thomas malthus) مقولته المشهورة حول مبادئ السكان ، حيث يرى أن الجنس البشري إذا استمر في التكاثر وزيادة التناسل ، ستواجهه مشاكل حدود الموارد الطبيعية النابضة وإن هذا سوف يؤدي إلى بؤس ومجاعة كما رأى توماس أن الحروب ورقم سلبياتها إلا أنها حل أمثل لتقليل النسبة المتزايدة للجنس البشري ليتوافق مع الثروة والموارد الطبيعية المتاحة (لذلك عدة نظريته بالمتشائمة)

وأن التنمية طويلة الأجل يمكن أن تحقق فقط عندما يزداد الجنس بمعدلات معقولة خلال فترات الاستقرار الاقتصادي.

وهذا ما يعتقد مالتس باستحالته ، لأن الجنس البشري لا يستطيع التحكم في ذلك بسهولة ومن ثمة فإن النهاية حتمية في حال سوء استغلال الموارد الطبيعية النابضة .

وانتقدت نظرية مالتس بأنه لم يبين كيف التنبؤ وافتراضاته غير واضحة ، واشتمل على الحظ المسبق على معدلات الوفيات والمواليد وعلاقتها بباقي متغيرات النموذج.[1]

2- النظرية المتفائلة :

هناك من الاقتصاديين الكلاسيكيين أقل تشاؤما من بينهم جون ستيوار ميل John stuart mill حيث يرى أن الموارد الناضبة او المحدودة يمكن أن تمثل حاجزا أو قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل ، فإن تلك الحدود لم يتوصل إليها بعد ، لذلك لن تصل إليها أي دولة في العالم خلال الإطار الزمني لأي صناعة من الصناعات القائمة .

وقد استند ميل في مبادئه على التنمية المستقبلية في قطاع الزراعة وعلى دور المؤسسات في رفع الرفاه الاقتصادي.

ولكن مع تأكيده على فكرة أن ارتفاع مستوى المعيشة بلعب دورا في استمرار النمو الاقتصادي ، إلا أنه على الرغم من تفاؤله رأى انه حتما تستغل موارد البيئة بشكل تام (أي يتم استنفاذها) في الأغراض الصناعية وغيرها ، فإن هذا العالم لن يكون مثاليا.

3- الحركة الأمريكية المحافظة (1890-1920) بقيادة الأمريكي تيدور روزفلت (theo dore resevelte) ومن حوله ، قد مثلت هذه الخريطة نجاحا للقطر السياسي الإيديولوجية في الولايا المتجددة خلال الفترة ما بين عام 1890-1920 حيث ترى هذه الحركة بأن النمو الاقتصادي تحيطه بمجموعة من القيود الطبيعية التي من الصعوبة تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي ، وإن الإسراع الكبير في استغلال

[1] - يحي سعيدي ، صورية شني ، نظرية التنمية المستدامة ، مقالة عدد 03 ، 04 ، أكتوبر 2005 ، جامعة المسيلة ، ص 04.

الموارد الطبيعية الناضبة يعتبر تهديدا لحقوق الأجيال القادمة وأيضا انه كلها تم استغلال هذه الموارد بمعدل أقل كلما كان أفضل وكذلك أن التحكم الإشراف الحكومي في هذه الموارد آم المرغوب فيه.[1]

ثانيا: النظريات الداعية لأولية الاقتصاد:

في ظل هذه النظرية الاقتصادية للتنمية المستدامة من المهم جدا أن نميز بين المفاهيم ذات العلاقة =النمو الاقتصادي– النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية.

- فالنمو الاقتصادي هو زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع مرور الوقت.

- التنمية الاقتصادية هي مفهوم أوسع من الأول، فهي تظم مفاهيم التنمية من تحسين نوعية حياة السكان والمهارات والمعرفة والإمكانيات والخيارات والحقوق المدنية والحريات.

ومن بين النظريات الداعية لأولوية الاقتصاد نجد:

1- **نظرية الموارد الناضبة:** قام الاقتصادي (هارلود هوتلينغ) بنشر هذه الدراسة حول" اقتصاديات الموارد الناضبة" في عام 1931، وقام من خلال هذه الدراسة ببناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة وكيفية استغلال والاستفادة منها على المدى الطويل ، وذكرته في توظيف الموارد الناضبة تعز ضرورة مراعاة الأجيال القادمة في تلك المواد عند القيام بعمليات استغلالها وهو الأساس النظري الذي انطلق منه فيما بعد الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن 20 عندما تبنت مفهوم التنمية المستدامة.

[1]- يحي سعيدي ، صورية شني ، مرجع سابق ، ص 4.

رابعا: النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية.

من وجهة نظر علماء الاجتماع يرون أنه لتحقيق التنمية المستدامة عليهم الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية في مراحل التنمية وتخصيص البرامج والمشاريع والاهتمام بالفقر وعدم المساواة ، الحروب والكوارث الطبيعية السياسات الاقتصادية ، وأخذ هذه العوامل مجتمعة مع بعضها البعض.

ومن بين هذه النظريات نجد:

1- **نظرية التحيز الحضري:** وضعها ميخائيل ليشون ومن بين المشاكل التي طرحتها هذه النظرية هي:

- ✓ هل إن التنمية المستدامة أزمة ثقافية أم أزمة بيئية؟

وفي ظل هذا يقول براون ليستر في 1999 ن إننا بحاجة إلى بوصلة أخلاقية ، تقودنا إلى القرن 21 أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية.[1]

ومنذ ظهور" مستقبلنا المشترك"وحتى وقتنا الحاضر يشهد العالم دولية كثيرة المنافسة موضوع التنمية المستدامة ، تعددت فيها الدراسات والأبحاث والمؤتمرات والندوات من بينها:

- ✓ مؤتمر الأرض في ريودي جانيرو 1922 ونتجت عنه أجندة 21.
- ✓ الحلقة الخاصة بمراجعة أجندة 21 المنعقدة من قبل الأمم المتحدة 1997 .
- ✓ ندوة إستراتيجية التنمية المستدامة على المستوى الوطني من قبل الأمم المتحدة في غانا في 2001.
- ✓إن المشكلة كما ترى اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقرير 1989 ، لا تقتصر على استنزاف الموارد الطبيعية بل تكمن في تأثير المناخ النفسي الذي يعيشه المجتمع المعاصر وأزمة الأخلاق والقيم على مستوى الدولة والمناطق متمثلة في غياب المصالح المشتركة والعمل المشترك.

---

[1] - يحي سعيدي ، ، مرجع سابق ، ص 14-15.

المبحث الرابع: أهداف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال آلياتها وما تحتويه والتي تتلخص في:[1]

1- تحقيق حياة أفضل للسكان وذلك من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية وعن طريق التركيز على مجالات وجوانب النمو وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع سواء الاقتصادي أو الاجتماعي والنفسي والروحي، يكون بشكل مقبول وديمقراطي.

2- احترام البيئة الطبيعية: إن الارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والبيئة هو الذي ادى إلى أن يكون الهدف الرئيسي وراء التنمية المستدامة هو الحفاظ على البيئة واحترامها لتصبح علاقة تكامل وانسجام ، فنظافة البيئة أساس حياة الإنسان ، فحماية البيئة تؤدي إلى ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم يحقق تنمية مستدامة للمجتمع ككل.

3- تهدف التنمية المستدامة إلى توعية السكان بالمشكلات والمخاطر البيئية التي تحدث فبالتوعية تحدث تنمية بالمسؤولية تجاه أهمية الحفاظ على البيئة، وفي حث الأفراد على إيجاد حلول لإعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع وسياسات التنمية المستدامة (تنشئة بيئية)

4- وكذلك تسعى لتحقيق استغلال أمثل واستخدام عقلاني للموارد ، فالتنمية المستدامة لتحقيق أهدافها عليها بتوظيف استغلال هذه الموارد بشكل عقلاني مخطط له ومدروس لكي لا تستنزف وتدمر هذه الموارد وتفقدها ، فالحفاظ على متطلبات الأجيال القادمة.

5- ربط التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة بأهداف المجتمع وذلك بتوظيف هذه الوسائل بما يحقق ويخدم ...المجتمع، وذلك باستغلالها لما يحقق تنمية للأفراد والمجتمع وفي تحقيق الأهداف المنشودة دون أن تكون له أثار سلبية على المجتمع.

6- إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع ، وذلك بتحقيق التوازن التي بواسطته يفعل التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى التحكم في المشكلات البيئة الخاصة وبدوره يؤدي إلى إيجاد بدائل مناسبة لهذه المشاكل.

---

[1] - عثمان محمد غنيم ، وماجدة أبو زنط ، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها ، وأدوات قياسها ، دار الصفا ، عمان ، 2010 ص 30-31

المبحث الخامس: مبادئ التنمية المستدامة

إن العلاقة التكاملية بين البيئة والنمو هي علاقة وطيدة وعلاقة انسجام ، ذلك أنه لتحقيق التنمية ينبغي وجود بيئة محمية ونقية ووجود موارد مع استغلالها بشكل عقلاني ، وهذا ما أدى إلا ظهور مبادئ أساسية تقوم عليه التنمية المستدامة وتتجلى في:[1]

1- **المبدأ الأول:** استخدام أسلوب النظم في أعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة

يعد أسلوب النظم أو المنظومات من بين الشروط الأساسية لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتنطلق من أن البيئة الإنسانية أي مجتمع ما هي إلا جزء فرعي من النظام الكوني ، وأي تغيير يطرأ على محتوى إي نظام فرعي فهو بالضرورة يؤثر على الأنظمة الفرعية الأخرى ، فالتنمية المستدامة من خلال هذا المبدأ تعمل على تحقيق التوازن والانسجام بين النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى نتيجة توازن بنية الأرض خاصة ، ويهدف للحفاظ على حياة مجتمعات من خلال الاهتمام بجميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

2- **المبدأ الثاني: المشاركة الشعبية**

تحتاج لمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية خاصة في مجال ومتابعة الخطة، فالتنمية المستدامة تبدأ من المستوى المحلي ،وهذا يعني أنها تنمية من الأسفل (devlepment from below) ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من الأسفل تبدأ من المستوى المحلي، فالإقليمي فالوطني.

- ويمكن تلخيص الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية في :

- إن الحكومات والجماعات المحلية تستطيع الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض من خلال إيجاد طرق فعالة لتفعيل الأرض ، وتطوير برامج ترشيد استهلاك الطاقة .

---

[1] - عثمان محمد غنيم ، وماجدة أبو زنط ، مرجع سابق ، ص.31

- تستطيع إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية ، بحيث أصبحت تقوم بتطوير برامج خاصة للتقليل من هذه الظاهرة ، مثل برامج تدوير وإعادة تصنيع كميات كبيرة منها.

- الحد من انبعاث كلور الكاربون المسؤول عن المؤثر في طبقة الأوزون. مثل التوعية بمخاطر هذه الغازات السامة وعدم استغلالها.

- كذلك هي معنية بتخفيض استهلاك مشتاقات النفط من خلال إيجاد بدائل .

3- **المبدأ الثالث: مبدأ المسؤولية المشتركة:**

بمعنى أن مسؤولية التنمية المستدامة هي مسؤولية كل الدول على سواء.

4- المبدأ الرابع : مبدأ الاحتراز البيئي

بمعنى انه إذا كان هناك شك في أن هناك تأثير سلبي لمادة ما لم تظهر أدلة على ذلك لا يسمح تداوله إلى أن يوجد الدليل على خطواته.

المبدأ الخامس: مبدأ التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية

وذلك باستغلال الموارد بطريقة مثالية وتوظيفها بشكل مناسب.

المبدأ السادس: مبدأ استمرار عمر الموارد الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد وجود موارد اقتصادية متجددة طويلة الأجل.

المبدأ السابع: مبدأ التوازن البيئي والتنوع الأيديولوجي

المبدأ الثامن : مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية. بمعنى تحقيق متطلبات الحاضر دون إهمال حاجيات الأجيال المقبلة.

المبدأ الحادي عشر: مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية.

المبدأ الثاني عشر: مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة مع تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.

المبحث السادس: أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة تظم ثلاث إبعاد متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض ن في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد ويشمل كل بعد على منظومات فرعية أو عناصر تمثل هذه الأبعاد فيما يلي.

1- **البعد الاقتصادي:** تعني الاستدامة بتحقيق الاستمرارية وذلك بتوليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد، وكذلك بإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويحافظ على مستوى معين من التوازن يشمل العناصر التالية : النمو الاقتصادي المستديم وكفء رأس المال والعدالة الاقتصادية وتوفير وإشباع الحاجات الأساسية.

2- **البعد الاجتماعي:** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشكل شفافية واستدامة المؤسسات والتنوع الثقافي.[1]

3- **البعد البيئي:** وذلك من خلال مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئة وحدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف ، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الأشجار وانجراف التربة، وهو يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا النظيفة، والقدرة على التكيف وتحقيق التوازن البيئي ينبغي المحافظة على البيئة بما يضمن طبيعة سليمة وضمان إنتاج الموارد المتجددة مع عدم استنزاف الموارد غير المتجددة، التوازن البيئي محور ضابط للموارد الطبيعية بهدف إلى رفع مستوى المعيشي مع جميع الجوانب وتنظيم الموارد البيئية بحيث تشكل عنصرا أساسيا ضمن أي نشاط تنموي بحيث تؤثر على توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة.[2]

---

[1] - عثمان محمد غنيم وماجد ابو زنط ، مرجع سابق ، ص 39-40.

[2] - مراد ناصر ، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، مجلة التواصل ، العدد 26 جوان 2010 ، ص 135-136.

الخلاصة:

التنمية المستدامة من خلال التعاريف السابقة تعني تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال باحتياجات المستقبل والتنمية المستدامة لا تقتصر على التنمية الاقتصادية فحسب ، بل تتعدى ذلك ، فهي تشمل التنمية في كل المجالات الاجتماعية والبيئية والبشرية ورأس المال وغيرها.فهي تتطلب تغييرا في محتوى النمو بحيث تصبح أقل مادية واستخداما للطاقة وأكثر عدالة

و التنمية المستدامة عدة خصائص من بينها الاستمرارية : بمعنى أن التنمية هي على المدى الطويل وأيضا التوازن البيئي : بمعنى تحقيق توافق وتوازن بين البيئة والسكان والطبيعة.

يسعى من خلالها تحقيق العديد من الأهداف من بينها استئصال الفقر ضمان لاستدامة البيئة

وتتحقق هذه التنمية من خلال عدة مبادئ من بينها: المشاركة الشعبية ، مبدأ الشمولية المشتركة و مبدأ استمرار عمر الموارد الاقتصادية.

ولها عدة أبعاد منها البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والسياسي تسعى من خلالها إلى تغطيتها بمعنى أن تشمل كل هذه الأبعاد .

فمن خلال كل هذه العناصر نجدها جميعا تشترك في أن التنمية المستدامة تتطلب الأخذ بعين الاعتبار (الحاجات، فكرة حدودية الموارد والنظر إلى العالم بنظرة كلية ونظام مترابط.)

فإن واقع التنمية في الجزائر يظهر من خلال محاولة الدولة الجزائرية بناء نموذج نزري حول كيفية الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية الناضبة وكيفية الاستفادة منها على المدى الطويل، وهو ما يتوافق مع نظرية الموارد الناضبة .

الفصل الثاني
واقع التنمية
المستدامة في الجزائر

تمهيد:

تعرف التنمية على أنها التطوير في جميع الميادين باستخدام الإمكانيات المتاحة والتنمية في جوهرها تحمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنشئة السياسية والاجتماعية وغيرها من المفاهيم.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى واقع التنمية المستدامة في الجزائر في المبحث الأول التنمية الاقتصادية ثم في المبحث الثاني التنمية السياسية ثم في المبحث الثالث التنمية الاجتماعية ودور كل هذه لمفاهيم في تحقيق التنمية المستدامة.

وفي المبحث الرابع سنتطرق إلى معوقات التنمية في الجزائر من مشكل التلوث والطاقة والهواء والماء وعدم الاستغلال الأمثل للموارد وغيرها.

أما في المبحث الخامس: حول السياسات والقوانين الحالية للقضاء على هذه المشاكل.

المبحث الأول :التنمية الاقتصادية في الجزائر.

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها عملية رفع مستوى الدخل القومي حيث ينبني عن هذا الرفع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ، على أساس أن التنمية الاقتصادية تهدف في جوهرها إلى تحسين الظروف الاجتماعية للفرد عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ، لذلك فهي غاية تستهدف المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد السواء[1] ، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر.

فقد مرت الجزائر بالعديد من المراحل في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية ، والتي كانت كلها في إطار سياسة التنمية الاقتصادية الجزائرية.

فمذ حصول الجزائر على استقلالها وجدت مخلفات ومشاكل وهياكل إدارية ومؤسسات صناعية وأراضي فلاحية تركها المستعمر الفرنسي ، فعمدت الجزائر إلى إعادة بناء الدولة الجزائرية من الجانب الاقتصادي فاعتماد نظام التسيير الذاتي لإعادة بناء الدولة الجزائرية المتعلقة بالإصلاح ما تركه الاستعمار من مختلف المؤسسات والأراضي الفلاحة وذلك عن طريق التسيير الجماعي لهذه الأملاك تحت وصاية الحكم الواحد والحاكم والهيئات التابعة له ، وانطلاقا من سنة 1967 وهي سنة الدخول في النهج الاشتراكي ، كمنهج اقتصادي يقوم على مشاركة الشعب في العمل الإنمائي واعتماد ما يعرف بسياسة تخطيط التنمية التي تمخضت عنها عدة مخططات تنموية تجسدت من خلال الدولة الجزائرية، مواصلة بناء الجزائر المستقلة، فاتسمت المخططات الأولى بتحقيق نجاح معتبر لكنها تميزت بالتبعية للسلطة المركزية في التسيير واتخاذ القرارات في مجال تطبيق سياسة التنمية الاقتصادية.[2]

ومع بداية الأزمات الاقتصادية العالمية التي مست الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد أساسا على قطاع المحروقات وإهمال القطاعات الأخرى فعندما تصدع قطاع المحروقات لم تجد الدولة قطاع أخر يحمي

---

[1] - صابر فوزي ، **التنمية بين الأمس والغد** ، دار نهران, للنشر والتوزيع ، عمان: 1991 ، ص 2.
[2] - نفس المرجع ، ص 91.

اقتصاد ها، فكانت 1980 أول الصدمات وسنة 1986 ثاني الصدمات للاقتصاد الجزائري ن وهو لأمر الذي ادى إلى بداية تدهور السياسة التنموية آنذاك ابتداء من المخططات الخماسية مما تطلب الأمر تجسيد جملة من الإصلاحات فعملت الدولة الجزائرية إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية أي إعادة هدم جميع المؤسسات العمومية التي عملت الدولة في بداية سنوات الاستقلال على توفير جميع الموارد لها وشوهد عليها أنها أخفقت في تحقيق الأهداف المرسومة مما مهد طريق أخر إلى بداية تخلي الدولة على التسرع بالحد من المركزية في التسيير وإعطاء الحرية للمؤسسات الاقتصادية حرية اكبر حتى سنة صدور القانون التوجيهي للمؤسسات لعام 1988، هذا الأخير أفرز وراءه العديد من الإصلاحات ، واثبت أن الجزائر في توجه آخر مدركة فشل التوجه الاشتراكي، وفي خضم الأوضاع السياسية التي بدأت تعرفها الجزائ، أدى بها إلى الدخول إلى سياسة اصطلاحات اقتصادية جديدة أخرى امتدت إلى سنة 1993، كان نتاجها تخصيص الاقتصاد الجزائري للدخول التوجه اقتصاد السوق وفق آليات جديدة، وفي ظل ظروف دولية جديدة مختلفة كما كانت عليه سابقا.

إن فشل نظام التسيير الاشتراكي في الجزائر وكذا محاولة الإصلاحات الهيكلية التي مست المؤسسات العمومية مع بداية الثمانينات لم تحقق الأهداف المرجوة منها كتحسين مردودية المؤسسة العمومية الاقتصادية بل هذا الوضع الخطير مما أدى بالسلطات الجزائرية إلى الاعتماد الكلي على المحروقات كمصدر للإنتاج، ولتطبيق البرامج والسياسات التنموية على حسابها، هذه الأوضاع خلفت عدة مساوي على مستويات المعيشة للمواطن وعلى معدلات النمو الاقتصادي ، وعلى مستوى المؤسسة أو الاقتصاد الوطني ككل لعدة سنوات ، لذلك اعتمدت السلطات الجزائرية سياسة جديدة في التنمية ، تتميز في تحرير أكبر للاقتصاد حتى تتماشى مع الظروف الدولية الجديدة محاولة في ذلك التعايش مع مقتضيات اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي.

وقامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية مدعومة من طرف FMI صندوق النقد الدولي وبطلب منها لحماية اقتصاد من الانهيار من الحالة التي آلت بها بما يعرف التصحيح الهيكلي من خلال احداث تغيرات في المنظومة الإنتاجية للاقتصاد وبما يتلاءم مع المعطيات الجديدة على الساحة الدولية وسعيها إلى تحقيق نمو حقيقي سليم ومستديم.[1]

[1] - صابر قوري ، مرجع سابق ، ص 93.

يمكن تلخيص الوضعية الاقتصادية والمالية والسياسية التي أصبحت تعيشها الجزائر في :

- الانخفاض الحاد الذي عرفته حصيلة الصادرات النفطية.

- تزايد أعباء خدمات المديونية (الخارجية = فهي أصبحت تمارس ضغوطات قوية على الاقتصاد مثل استخدام سياسة التقشف.

- التآكل الكبير في احتياطات الصرف الأجنبية حيث عرفت انخفاضا قويا.

- صعوبات في الحصول على مصادر الاقتراض الدولية ، فالوضع المالي الصعب الذي أصبحت تعيشه الجزائر منذ بداية التسعينيات قد كشف في وجود وضع مالي صعب ، مما أدى إلى عقد قروض تجارية مكلفة.

- فشل سياسة اعادة التمويل كخيار لإعادة الجدولة .

- الظرف السياسي الصعب الذي أصبحت نعيشه الجزائر في السوق المالية .

- محدودية نفقات الاستثمار الأجنبي المباشربنسبة محدودة.

- كذلك استعملت الجزائر سياسة الخوصصة (خوصصة المؤسسات) إلا أنه شوهد على اقتصاد الجزائر بأنه اقتصاد هش بالرغم من توفر الموارد والإمكانات إلا أنه لا يوجد استغلال أمثل لهذه الموارد وعدم توفر المؤهلات واليد العاملة المؤهلة.

الاقتصاد الجزائر يتميز بخصائص سلبية في أضعاف كفاءته لإدماج في مسار الاقتصاد العالمي تتمثل في:[1]

[1] - عبد الوهاب كافي ، أثر العضوية في المنظمة العالمية للتجارة على مبدأ السيادة إشارة لحالة الجزائر، رسالة الماجستير ، جامعة الجزائر: قسم الحقوق والعلاقات الدولية ، 2005 ،ص 140.

2- . Bank of algie , situation de la Dette exlerienr D Algérie janvier 1990-2000

- **اقتصاد مديونية :** فمعظم السياسات الاقتصادية يركز على تسيير وإدارة أزمة المديونية والتي لا تزال تمثل قيدا يؤثر على القرارات الاقتصادية فرغم انخفاض معدلات الدين والتي تعود إلى ارتفاع حوصلة الصادرات نتيجة لزيادة في أسعار البترول فإن حجم الديون لم ينخفض إلى مستوى المقدرة التسديدية بعد مرحلة تحرير التجارة والجدول التالي بوضح تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر

السنوات	1990	1992	18994	1995	1998	2000
اجمالي الديون الخارجية(مليار دولار)	26.6	25.9	28.9	33.2	30.3	25.1
خدمة الدين(مليار دولار)	8.9	9.3	4.5	3.4	5.2	4.5
معدل خدمة الدين%	66.4	76.5	47	31	49.5	.20
الديون الناتج الداخلي الإجمالي	48	63	70	74	65	47

(2) تطور المؤشرات المديونية الخارجة للجزائر

تطور مؤشرات المديونية الخارجية للجزائر.

اقتصاد ريعي: فهو يقوم على إستراتيجية استنزاف الثروة البترولية والغازية على حساب التصنيع والزراعة ، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الريعية المحققة في الأسواق الدولية ، فالاقتصاد الجزائري يعتمد على استنزاف المحروقات وهذا ما اضعف سياسة التنمية إذ اثر سلبا على استخدام موارد دخل بديلة ، فاعتمادها على المحروقات يؤثر سلبا على اقتصادها الكلي لأن تقنيات الأسعار النفط الدولية أدت إلى تقلبات في المجتمعات الاقتصادية الكلية وكانت لتحركات أسعار الطاقة العالمية ، فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات الحكومية ومدى توفر النقد الأجنبي.

اقتصاد تطورت فيه آلية الفساد[1]:

فظاهرة الفساد أصبحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية ، وتعطل المنضومة القانونية والتشريعية ، فازدادت شبكات السوق الموازية وتنامت أحجام الثروات ، هذا الوضع أضعف قدرة الدولة ومؤسساتها ، وتنامت مظاهر التعذيب بكل أنواعه.

فقد بلغ عدد الأسواق الموازية حسب إحصائيات الوزارة التجارية خلال سنة 2005 م أزيد من 1600 سوق باتت هاجسا يهدد التجارة الداخلية ، سيما أنها أخذت منحنى تصاعدي جعلها تدنوا بنسبة 40% من النشاط التجاري الوطني إلى جانب ظاهرة التقليد الصناعي التي تتسبب سنويا خسائر بالملايير للمجموعة الاقتصادية الوطنية .

[1] - عبد الوهاب كافي ، مرجع سابق ، ص140.

المبحث الثاني : التنمية السياسية

إن دراسة التنمية السياسية هذا البعد هو محور العملية الإنمائية وجوهرها بل ومؤشراتها الذي من خلاله تظهر مدى تقدم ذلك المجتمع أو تأخره ، فالتنمية السياسية في الجزائر تمتاز بمجموعة من الخصائص المميزة والتي تظهر بعد الاستقلال في مواجهة مشكلات عدة للتنمية السياسية منها[1]

1- طبيعة البناء السياسي والمجتمع: حيث نبدأ بطرح التساؤل : كيف تؤثر البناءات التقليدية على عملية التحديث السياسي بالجزائر؟

ففي الواقع تصطدم عمليات التحديث بوجود بنى تقليدية راسخة تشكل عقبة أمام تبني أساليب جديدة ، فالمجتمع التقليدي يستند إلى الاسرة ويستمد مقوماته من قيم تقليدية كالقرية، والانتماءات الخاص بينما تدور الشرعية في الدول المتقدمة حول الدولة فضلا عن مظاهر التحضر والتعلم واتساع وسائل الاتصال الجماهيري وغيرها من المظاهر المرتبطة بالتحديث السياسي قد أدت إلى الا استقرار والاتجانس الشديد بدلا من تحقيق الاستقرار والتجانس ، إن البنى الجزائرية تنتمي إلى المجتمعات الانتقالية وهي تنتمي إلى المجتمعات تسود فيها درجة اللاتكامل .

2- **مؤشرات التجانس والتكامل السياسي والاجتماعي:** حيث نجد تكوينات اجتماعية متجاورة تفتقد إلى التجانس الاجتماعي والمطلوب هو بناء منظومة سياسية تستند إلى وحدة اجتماعي موضوعية تعكس بدورها حالة من الاعتماد المتبادل اجتماعيا واقتصاديا وتوفير الشروط الموضوعية للتنمية السياسية والاقتصادية والثقافية ، وإذا كانت صعوبات عديدة مرتبطة بغايات الدولة فإنه يمكن للمؤسسات المجتمع المدني أن تكون بديلا فعالا خاصة في ما يتعلق بتنظيم المشاركة الشعبية ومراقبة برنامج التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ولكن تبقى مسألة عدم فاعلية المجتمع المدني من الصعوبات التي تميزها .

---

[1] - هيثم سطلحي ، التنمية السياسية في المجتمعات النامية ، مشكلاتها وآفاقها ، مجلة جامعة دمشق ، العدد 2 ، 1997 ، ص10.

3- **التعقيد المؤسساتي:** تعاني الجزائر بوجه عام من غياب المؤسسات السياسية الحديثة المؤهلة في استيعاب القوى الاجتماعية الحديثة وتلبية متطلباتها ، فالسمة التقليدية تظهر على مستوى المؤسسات السياسية مثلما تتجلى في المستوى الاقتصادي الاجتماعي ، وهذا ما د فع بالنظام السياسي إلى تبني النماذج المؤسسة الغربية – لكن لم تتحقق لعدم تجسيدها للفاعلية والاستقرار.

– ولعل غياب المؤسسات السياسية القادرة على أداء الوظائف السياسية طبقا لقواعد متوقعة في الدول الحديثة، يجعل المجتمع قادر على تنظيم نفسه ، دون المؤسسات السياسية القوية تفتقد

– تفتقدر القدرة على خلق مصالح عامة ، وهذا ما يجعل من التنمية السياسية أمر في غاية الصعوبة.

– لقد جاء تأكيد هينجتينتون على ضرورة إيجاد المؤسسات السياسية التي تعمل على إرساء الاستقرار والنظام العام وبناء المؤسسات السياسية الكفيلة بتحقيق الاستقرار السياسي في البلدان الجديدة ولهذا فقد عرفها : " تعني تطور الأنظمة القادرة على التعامل مع الضغوط التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية ويرى أن قابلية التكييف في المنظمة هو العامل الضروري للمؤسسة.

– **تعقيدات عملية الإصلاح والتنمية هي**[1]:

– ضعف تبلور القوى الاقتصادية والاجتماعية.

– ضعف الأسس الثقافية والقيمة الديمقراطية مثل: العقلة والرشادة.

– عدم قيام مجتمع مدني حقيقي وهو العنصر الهام في تحديد مستوى التنمية السياسية.

– وجود التسلطية في الممارسة السياسية حيث يحرص النظام السياسي على تفكيك المجتمع دون تبلور قواه ومؤسساته ، وكذا بساطة بنية التركيبة (النظام السياسي)

بالإضافة غلى البعد الخارجي الذي يلعب دورا مهما في تشكيل مجمل الأوضاع الاجتماعية السياسية والاقتصادية في الدول النامية مثل الجزائر ، وهذا ما يطلق عليه اسم الاختراق الخارجي المنظم ، حيث يؤكد الكثير من الباحثين على أن هذه الدول سوف تواجه المزيد

من التهميش في المستقبل في إطار ما يسمى بالنظام العالمي الجديد.[2]

---

[1] - هيثم سطلحي ، مرجع سابق، ص 13.

[2] - حسين توفيق ابراهيم ، تكنولوجيا المعلومات واشكالية الديموقراطية ، مجلة منبر الحوار ، العدد 34 ، 1994 ، ص 121.

المبحث الثالث: التنمية الاجتماعية

تعتبر سياسة التشغيل من اهم الوقائع الاجتماعية للتنمية المستدامة في البلاد ، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية بحكم الهدف من التنمية في النهاية هو توفير القدر الكافي لتحقيق العيش الكريم للمواطن ووضع البرامج الناجح للتكفل القادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة ، حيث تركز هذه السياسية إلى بعدين أساسيتين : البعد الاجتماعي يرتكز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الناجعة عن البطالة للشباب ، ففي هذا الإطار عمدة تصفية المؤسسات إلى تسريح أعداد هائلة من العمال مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بنسب كارثية، وقد عمل غياب الاستثمارات الجديدة في القطاعين العام والخاص إلى التسريح الجماعي للعمال إما نتيجة إعادة الهيكلة المؤسسة أو غلقها بعدم إيجاد مصادر تمويل أو تغيير إنتاجها من إنتاجي إلى تسويقي انتقلت نسبة البطالة من 24 % نسبة 1994 لتصل إلى أكثر من 29 % سنة 1997 وبقيت النسبة في ارتفاع إلى اليوم ،غذ نجد أن نسبة البطالة 52 % منها من القطاع العام و 48% من القطاع الخاص، فنسبة البطالة تصل إلى 80% من البطالين لا يتجاوز سنهم الثلاثين، و75% منهم يتقدم الأول بطلب عمل من خرجي الجامعات والمعاهد 80000 جامعي سنة 1996 واضح مرة يفوق 1000000، كما أن هذه السياسة زادت من تفاقم البطالة حيث نجد أكثر من 5360000 أجير فقدوا مناصبهم، كما أن غياب السياسة الواضحة للتشغيل أدت إلى تزايد العمل الموازي ، خاصة في مجال التجاري وهو ما سعد على التسرب المدرسي بـ 4000.000 إلى 600.000 تلميذ يغادرون المدرسة سنويا ونتيجة لغياب سياسة توحي بالقضاء على البطالة من منظور السياسة العامة للدولة الجزائرية رغم وجود محاولات لتوفير مناصب عمل المؤقتة.

واعتمد نظام التكفل والشبكة الاجتماعية والتضامن الوطني والتي أصبحت في نظر المواطن الجزائري كذر الرماد في العيون، فإن الوضع يوحي بعواقب وخيمة وأزمة عامة في البنية الاجتماعية.[1]

أما البعد الاقتصادي هي ضرورة استثمار القدرات البشرية وذلك بخلق الثروة الاقتصادية وتطور أنماط الإنتاج والمردودية ومنافسة المنتوج لاجتبي المعركة التكنولوجية والسرعة التصور.

[1] - عبد الوهاب كافي ، مرجع سابق ، ص 150.

المبحث الرابع: معوقات التنمية المستدامة في الجزائر:

الجزائر تعد من بين الدول التي تواجه العديد من المشاكل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة، والتي تتعلق بالدرجة الأولى بمستوى النمو الاقتصادي والاطار الاجتماعي والبيئي وفي ظل هذا تسعى الجزائر لتخطيها وتجاوزها ، فمن بين هذه المعوقات نجد:

- ✓ **تلوث البيئة:**

تفاقم مشكل التلوث بشكل كبير ومتزايد خاصة في ما يتعلق بالبيئة ، والتي تعد ذات الصلة بالتنمية المستدامة فهما مفهومان متداخلان مع بعضهما البعض حيث تسعى التنمية المستدامة لتحقيق أمرين أساسيين هما : الحق في التنمية والحق في حماية البيئة.

فالبيئة عنصر أساسي وإذا ما سيئ استخدامها فإنها تصبح عائق يقف في وجه التنمية، كما هو الحال في الجزائر.

فتلوث البيئة ظهر نضرا لارتفاع النمو السكاني بحيث لا يمكن للموارد البيئية تجملها، حيث توصل إلى أن النمو خلال حلول 2020 سيصل إلى 42 مليون نسمة، كما نجد من بين المسببات النسبة المرتفعة للسيارات إضافة إلى التلوث الناجم عن النفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية منها 220 ألف طن من الفضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة.[1]

كذلك من بين المشاكل نجد:

- ✓ انعدام التكامل في القطاعات الإنتاجية.
- ✓ تفاقم حدة البطالة وتدهور المداخيل والقدرة الشرائية للأسر.
- ✓ ضعف قاعدية الفلاحة والصناعة وانعدام إستراتيجية محكمة .
- ✓ نقص الحوافز المادية والمعنوية في ميدان صرف الميزانية.
- ✓ عدم وجود مؤسسات اقتصادية فعالة ومنافسة قلة الكفاءة ونقص التخصص في المجالات الحيوية وانعدام سياسة الدعم

[1] - عبد الله خبابة – رابح بوقرة ، مرجع سابق ، ص 370.

- **ومن المعوقات أيضا نجد:**

- **في مجال الصحة العمومية:**

مركب الاسمنت لمدينة الشلف يتسبب سنويا في خسارة الإنتاج الفلاحي للمنطقة بمقدار 1 مليون دينار جزائري.

كذلك مركب الأسمدة الفوسفاتية لمركب الحجار بـ 1.5 ملون دح، ويتسبب مركب الاسمنت لكل من حامة وبوزيان (قسنطينة) ومفتاح (البليدة) في خسائر فقد قضى على كل منطقة فلاحية كما أن القطاع الصناعي يستهلك كمية كبيرة من المياه مع ندرتها مقابل طرحه للمياه المستعملة والوسائل الخطيرة والنفايات الصناعية السامة دون معالجتها ودون مراعاة شروط الأمن والصحة العمومية والبيئة، فحسب الإحصائيات التي أصدرتها الهيئة الوطنية مع بداية السبعينيات، لوحظ أكثر من 100.000 طن. الهيد كسيد المعني، و1600 طن وحل الزئبق، وغيرها منتشرة حول التراب الوطني دون التفكير في المصاريف الضخمة المترتبة عن النفايات مع تلوث البيئة، وتدهور المحيط والتربة وانتشار الأمراض وفقدان التنوع الحيوي وتغيرات جوية.

- **تلوث الهواء:**

من بين المشاكل الموجودة ف ي الجزائر ملوثات الهواء كالغازات السامة والغبار والدخان وغيرها من ملوثات الهواء، والتي يتجر عنها تكاليف صعبة وإنتاجية بحيث أصبح المسؤول الأول عن الوفيات المبكرة كما تفوق 300 ألف إلى 7000 ألف سنويا ،وكذلك حالة السعال المزمن وأمراض التنفس المزمن ، ومن بين المناطق المتأثرة بهد الوضع سكا حي وادي السمار والكاليتوس بالجزائر العاصمة ، وسكان المناطق المجاورة لمركب الاسمنت في حامة بوزيان بقسنطينة أو الشلف، ومركب الأسمدة الفوسفاتية بعنابة ، وهذا التلوث يظهر من خلال القيود المفروضة عبى النشاط الصناعي في الأوقات الحرجة، وتأثير الأمطار الحمضية الناتجة عنه في الغابات والأجسام المائية وفي المحيط الطبيعي.[1]

[1] - عبد الله خبابة – رابح بوقرة ، مرجع سابق ، ص 370-371

- **تلوث المياه ونذرتها:**

تتسبب الوحدات الصناعية وبعض السلوكات الأخرى في تلويث المياه وذلك بسبب ما تطرحه من مواد سامة وملوثة ، ومواد كيماوية صلبة أو سائلة زيادة على استعمالها المفرط للثروة المائية رغم نذرتها، فحسب الإحصائيات التي أعلنتها الأمم المتحدة فإن أكثر من مليوني وفاة سنويا بسبب تلوث المياه، وفي الجزائر أكثر من 150 وفاة سنويا بسبب الأمراض المنتقلة عن الماء.

كالتيفوئيد والكوليرا وغيرها من الأمراض الخطرة مع افتقارها للمياه الصالحة للشرب وكذلك الإسراف في ضخ المياه الجوفية ، مما أدى إلى انزلا قات في الأرض وغمر بالماء كظاهرة صعود الماء في الصحراء وادي يوف– ورقلة) حيث أدة إلى التأثير على الانتاج الفلاحي ، وإن استمر الحال على ما هو عليه فقد تصبح المنطقة غير قابلة للسكن، ويؤدي نقص المياه إلى شلل في النشاط الصناعي.

- **تلوث الأراضي الزراعية:**

تؤدي النفايات الصلبة الناجمة عن بقايا المواد الإسمنتية وعدم معالجتها وطرحها في المزابل العمومية إلى انتشار الأمراض الخطيرة بفعل القمامة والانسداد المجاري المائية، وما يتسرب من محاليل تطلق في ألمباه الجوفية فنطلق خليطا ساما يؤثر على التربة ومصادر وخزانات الماء، وما ينجر عنه من حرائق وتلوث للمحيط والجو.

ومن بين المعوقات كذلك تلك التي تقف في وجه التنمية :

- ✓ لا يوجد استغلال للموارد الطبيعية بالشكل العقلاني ن فالجزائر معروفة بالثروات والموارد الطبيعية التي تمتلكها.
- ✓ المستوى المعيشي المنخفض : والفقر المدقع التي تعاني منه الجزائر.

المبحث الخامس: السياسة الحالية والمستقبلية في إطار التنمية المستدامة

شرعت الجزائر مؤخرا في اتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات في سبيل تحقيق تنمية مستدامة ، وذلك من خلال 'إدراكها بأهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، ولتجسيد هذا الهدف لجأت إلى العديد من السياسات لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن والحفاظ على البيئة.

ومن بين السياسات الحالية نجد:

1- قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1424 هـ الموافق لـ 19 يوليو 2003 م[1] يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية ، العدد 43 بهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على الخصوص إلى ما يأتي حسب المادة 02 منه:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد.....البيئة.
- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان اطار معيشي سليم.
- إصلاح الأوساط المتضررة.
- ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للمواد الطبيعية المتوفرة واستعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء.

- فالتنمية المستدامة حسبه تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.[2]

2- قانون رقم 20/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، يهدف إلى إعداد إستراتيجية لإعادة توازن توزيع نشاطات السكان ووسائل التنمية .

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1424 هـ الموافق لـ 19 يوليو 2003 م يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة " الجريدة الرسمية ، العدد (43)

- المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية.

3- قانون رقم 01-19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وهذا القانون جاء لمراقبة وتسيير النفايات وطرق التخلص منها، فهو يسمح بتقرير كميتها، كما يسنح بتحديد عدد مراكز ومواقع المعالجة الموجودة في أنحاء البلاد...إلخ.

بحيث يرتكز هذا هذا القانون على مبادئ التالية:

- ✓ الوقاية والتقليص من إنتاج وضرر النفايات.
- ✓ تنظيم فرز النفايات.
- ✓ تنمية النفايات بإعادة استعمالها أو برسكلتها.
- ✓ المعالجة البيئية العقلانية للنفايات.
- ✓ إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة ، وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار والحد منها وتعويضها.

وحدد المشرع الجزائري بدقة واجبات كل منتج للنفايات حسب نوعيتها من بينها: يجب على منتجي النفايات الخاصة ضمان تسيير النفايات الخاصة على حسابهم الخاص.

يحظر خلط النفايات الخاصة الخطرة مع النفايات الأخرى كالنفايات المنزلية والضخمة والهامدة.[1]

4- قانون رقم 6/07 المؤرخ في 13 ماي 2007 ، المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، ويقوم بعملية إحصاء المساحات الخضراء .

5- قانون رقم 02-02 المؤرخ في 05 فبراير 2002 يتعلق بحماية الساحل وتنمية، ج1 العدد 10، 2002.

6- قانون رقم 02 08 المؤرخ في 08 ماي 2002، يتعلق بشرط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها (ج ر) عدد 34 .2002.

[1] - قانون رقم 01-19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتسيير النفايات . ، الجريدة الرسمية ، العدد 7.

7- مرسوم رئاسي رقم 01 -106 المؤرخ في 26 ابريل 2001 ، والمتضمن الموافقة من اتفاق القرض الموقع في 10 ابريل سنة 2000 بقاس (المغرب) بين الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبك الإسلامي للتنمية لتمويل مروع جمع النفايات الصلبة لولاية الجزائر.

8- قانون متضمن ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة يدعم هذا القانون إدارة تتقاسمها بلادنا مع المجموعة الدولية لتحديد نتائج الغاز المسبب للاحتباس الحراري في ضمان إدخال الطاقات الطاقات المتجددة، ويهدف هذا القانون إلى ترقية مصادر جديدة للطاقة النظيفة المتجددة وغير خطيرة على البيئة.

9- القانون المتضمن حماية وتثمين الساحل ، من القانون 02/02 المؤرخ في 5 فيفري 2002. يحدد هذا القانون ساحل يحدد هذا القانون ساحل ويضع المبادئ الأساسية لاستعماله وتسييره وحمايته وتندرج معظم آمال التنمية من الآن وصاعدا ضمن بعد تهيئة الإقليم والبيئة ، ويتولى هذا القانون الحفاظ على طبيعة الساحل على أن يتم إي استطلاع في إطار احترام التام للطبيعة المناطق الساحلية – وفي هذا الإطار يجدد القانون القواعد العامة والخاصة المتعلقة بحماية الساحل وتثمينه.

10- القانون المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة ، رقم 03/04 المؤرخ في 23 جوان 2004.

يهدف إلى ترقية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لسكان الجبال بإشراف الدولة و الجماعات المحلية على القيام بإعمال ترتبط بتحسين الخدمات النقل والتمويل الصحة ، ويهدف إلى إعادة تنشيط المناطق الجبلية من خلال تحسين إطار الحياة وهيكلة ملائمة للفضاء الجبلي.[1]

[1] - www. Esc wa-org .ib تاريخ الدخول :17:15 2013/04/20.

خلاصة:

إن واقع التنمية في الجزائر يظهر من خلال التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية والتنمية الاجتماعية

فالتنمية الاقتصادية في الجزائر ركزت على القطاع الصناعي كأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية، وحضي باهتمام واسع وخصصت له مبالغ طائلة ، وبذلك أصبح يشغل حيزا كبيرا في الاقتصاد الجزائري يسعى خلاله لتحقيق تنمية للبلاد وتلبية الحاجات الوطنية المتزايدة ، لكن من خلال الاستغلال اللاعقلاني واللا رشيد لموارده وطاقاته جعل تسييره سلبي .

ويظهر ذلك في أن مردوده غير مقبول ، والكم الهائل من الفضلات والنفايات وتأثيرها السلبي على المجتمع والاقتصاد والبيئة.

فنجد أن اقتصاد الجزائر اقتصاد يعتمد على قطاع المحروقات دون غيره وهو اقتصاد هش بالرغم من توفر الإمكانات .

- أما التنمية السياسية فنجد أن الجزائر عملت على تحقيقها من خلال مجموعة من السياسات وذلك من خلال إدراكها لمشاكل التي تواجه تحقيق التنمية السياسية من بينها : عدم قيام مجتمع مدني حقيقي وعدم توفر العقلانية والرشادة في الإدارة ، ووجود التسلطية في الممارسة السياسية.

- أما بالنسبة للتنمية الاجتماعية: فنجد أنه من بين الوقائع الاجتماعية سياسية التشغيل عملت الجزائر بالاهتمام بالجانب البشري والمادي ، وذالك لتوفير كل وسائل العيش الكريم للمواطن الجزائري.

وفي سبيل تحقيق كل هذا واجهت الجزائر العديد من المعوقات من بينها : تلوث المياه والهواء وتفاقم مشكلة البطالة وعدم وجود مؤسسات اقتصادية فعالة ومناسبة ، مما أدى بشروع الجزائر إلى وضع عدة سياسات قس سبيل القضاء على هذه المشاكل من بينها: قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1424 هـ الموافق لـ 19 يوليو 2003 م يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة " وهذا ماجعل الجزائر تضع آفاق مستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثالث
آفاق التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد:

شرعت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة إلى وضع آفاق تنموية على المدى البعيد لضمان حاجيات الحاضر والمستقبل الأجيال القادمة ، فرات في ظل تحقيق التنمية المستدامة أن تقوم بدراسات إستراتيجية استشرافي حول مستقبل التنمية في البلاد ، بحيث وضعت كاتب الدولة بالإحصاء والإشراف تحت وصاية بشير مصيطفى.

فوضعت الجزائر إستراتيجية للعشرية من 2001 إلى 2011 تندرج حوله تحقيق بعض أهداف من بينها ، إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والعمل على النمو المستدام وتقليص ظاهرة الفقر ، حماية الصحة العمومية للسكان.

ففي هذا الفصل الثالث سنتطرق في:

* المبحث الأول : مشروع تهيئة الإقليم الجزائري.

*المبحث الثاني : مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية.

* المبحث الثالث : مشروع الصرف الصحي للنفايات.

*المبحث الرابع :مشروع الطاقات المتجددة في الجزائر.

*المبحث الخامس : مشروع الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير الجزائري.

*المبحث السادس : توصيات حول التنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الأول: مشروع تهيئة الإقليم الجزائري

صدر المشرع الجزائري قانون يتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الذي صدر في 2001 يهدف إلى:[1]

- ✓ مكافحة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة.
- ✓ اعداد استراتيجية لإعادة التوازن في توزيع النشاطات ووسائل التنمية
- ✓ المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية.
- ✓ وضع بنية حضرية حقيقية وتنظيم سياسة المدينة.
- ✓ دمج البعد المغاربي والمتوسطي وترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي.
- ✓ أما بالنسبة للإستراتيجية الوطنية فهي ترمي إلى تكريس التنمية المستدامة عن طريق ثلاث محاور:
- ✓ بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات ومناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر.
- ✓ الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه والأراضي الفلاحية والتنوع البيئي.
- ✓ تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات وعملية تطهير لمختلف الشبكات.

ومن اجل تحقيق هذه الأهداف تنم وضع برنامج يتمثل في المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة التنمية المستدامة، ويتطلب هذا المخطط وضع تدابير قانونية ومؤسساتية وكدا طرق المتابعة والمراقبة.

فقد وزع المشرع الجزائري برامج الجهات لتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة بحسب التجانس الطبيعي على المستوى الوطني بالكيفية التالية:[2]

1- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنمية شمال – وسط.

2- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنمية شمال – شرق.

3- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنمية شمال – غرب.

---

[1] - يحي وناس ، دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة ، الجزائر: دار العرب للنشر والتوزيع ، 2001 ، ص 340.

[2] - نفس المرجع . ص 345.

4- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنمية الهضاب العليا – غرب.

6- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنمية جنوب – شرق.

7- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنمية جنوب – غرب.

ويتم تحديد الولايات التي تتشكل منها كل فضاء عن طريق التنظيم .

✓ يتولى إعداد المخططات الجهوية المجلس الوطني لتهيئة الاقليم وتنميته لمدة 20 سنة تتضمن هذه المخططات برامج.

فقد مرت سياسة تهيئة الإقليم بمرحلتين أساسيتين[1] :

✓ **المرحلة الأولى: من 1963 – 1978** يمكن استخلاص تهيئة التراب الوطني خلال هذه الفترة حيث تبنت الدولة الجزائرية مخططات اقتصادية وبرامج كبرى في اقتصادها الوطني الموجه للطابع الاشتراكي بوسائل مؤسساتية عمومية او حكومية من بين المخططات الاقتصادية / المخطط الرباعي من 1970 إلى 1979 – المخطط الرباعي الثاني 1974 إلى 1977.

ومن بين البرامج الكبرى : مشروع السد الأخضر ومكافحة التصحر والتشجير ، برامج التأميم الأراضي الفلاحية – مشروع بناء الف قرية فلاحية.

✓ **المرحلة الثانية: 1980 إلى 2000:**

فقد وضعت وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية خطة وطنية استمدت اهدافها التنموية من الميثاق الوطني تزامن مع وضع المخطط الخماسي الأول 1980 إلى 1985، واستحدثت تقسيم إداري جديد في 1984 ، حيث ارتفع عدد الولايات من 26 إلى 48 ولاية.

كما تزودت التهيئة العمرانية في 1987/01/12 بقانون التهيئة العمرانية والتعمير 87/03 المتعلق بالتهيئة العمرانية.

كما بادرت وزارة المالية في إطار البرنامج الموجه لدعم النمو وتهيئة الإقليم بتخصيص 36.5 مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال المشاريع:

✓ مشروع حماية الساحل ومشروع خاص بالبيئة.

---

[1] - نور الدين زمام ، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية في المجتمع الجزائري، دار الكتاب العربي، ط1 ، 2002 ، ص 176.177.

✓ مشروع حماية التنوع البيولوجي– مشاريع خاصة بتوفير مياه الشرب

✓ مشروع إعادة تصريف الفضلات المنزلية.

✓ في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قررت الوزارة انشاء الف مؤسسة على آفاق سنة 2020، بإمكانها استقطاب ما لا يقل عن 6 ملايين منصب شغل، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل النوعية والانتاجية، وتحديد بعض الفروع الانتاجية ذات الميزة النسبية بغرض إعدادها لدخول الاسواق العالمية.

✓ **في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي:**تم إنجاز عمليات تخص إنهاء اشغال أكثر من عشر مراكز دفن النفاياتCET في أهم المراكز الحضارية في البلاد بالإضافة إلى هذا هناك أعمال تتمثل في.

✓ تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها نمن أماكنها. وضع جهاز مراقبة الهواء ، مشروع إنجاز الحضيرة الطبيعية دنيا والتي تمتد مساحتها 200 هكتار (الجزائر العاصمة جديدة)

✓ إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط الذي يهدف إلى الحماية والاستغلال العقلاني والدائم لموارد الشواطئ منطقة الجزائر العاصمة.[1]

[1] - www.ulwminsania.net تاريخ الدخول 2013/04/21 -18:20

المبحث الثاني: مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية[1]

يتمثل المشروع في:

✓ صادق مجلس الشعبي الوطني يوم الاثنين 2003/01/06 على مشروعي القانونين، قانون التنمية المستدامة ومناطق التوسع والمواقع السياحية، وقد أخذت التعديلات المقترحة على المشروع بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات المدرة للثروة وتسييره عقلانيا.

✓ وتتمحور التعديلات حول ضرورة وضع حد للفوضى وعدم الانسجام الموجودبين في التنمية السياحية الذي تعرفها المؤسسات السياحية الوطنية ، عن طريق تبني أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات يضمن الاستمرارية في العمل ، ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة، وكذلك حول إعادة الإعتبار إلى المؤسسات الفندقية واالسياحية قصد رفع مستواها وقدرتها الإيوائية والاستقبالية مع تنوع العرض السياحي وتطور أشكال جديدة من الانشطة السياحية .

وفي الأخير اجمعوا على الأهمية التي تتضمنها عملية ضبط إستراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة ، وتحديد أوليات السياحة المراد تطويرها على المستوى الدولي.

✓ صادق المجلس على مشروع القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية مع تسجيل 31 تعديل على نص المشروع وتركزت التعديلات حول العقار السياحي الذي يعرقل الاستثمار السياحي عبر مختلف ولايات الوطن ، وتمثلت التعديلات في إلغاء أو تعديل بعض المواد الواردة في المشروع كذلك المتعلقة بالولايات ومخطط التهيئة السياحية وآليات المراقبة.

[1] - يحي وناس ، مرجع سابق ، ص 346.

المبحث الثالث: مشروع الصرف الصحي للنفايات

يتمحور هذا المشروع في مايلي.

✓ فالجزائر تنتج سنويا ما يقد بـ 200 ألف طن من النفايات الخاصة الخطيرة الناتجة أساسا عن النشاطات الصناعية والزراعية والعلاجية، هذه الأخيرة كانت تخزن ضمن وحدات انتاجية أو يتم التخلص منها بطرق غير قانونية في المزابل العمومية المخصصة اساسا للنفايات المنزلية ، وفي الحالة تكون مصدر خطر دائم يتسبب في تلوث المياه السطحية والجوفية ، وقد شرعت الجزائر متمثلة في وزارة البيئة لتهيئة الإقليم في وضع استراتيجية بيئية وطنية معتمدة على التقرير الوطني حول وضعية البيئة والمخطط الوطني للنشاطات البيئية والتنمية المستدامة، بحيث تتمكن من التسيير النفايات الخاصة تسييرا جبريا يخضع لمقاييس بيئة عالمية ، هذه التنمية المعلن عنها في كل ولايات الجزائر تسمح ببقاء على الأخطار المتعلقة بتسيير الموارد الكيماوية الخطرة والنفايات الخاصة وفد انطلقت وزارة تهيئة البيئية والأقاليم في إحصاء وطني شامل لكل النفايات الخاصة من خلال تنظيم ورشات عمل لتدريب اشخاص من قطاعات المنتجة لهذا النوع من النفايات يقومون بعملية الإحصاء وفق منهجية مدروسة.

✓ وبالفعل شهدت 07 ولايات في البلاد هي الجزائر، سكيكدة ، غرداية ، تلمسان ، مسيلة ، باتنة ، تنظم ورشات دراسة ، كل واحدة منها يومين تحت إشراف خبراء دوليين وشملت المهندسين المكلفين بملف النفايات الخاصة على مستوى المفتشيات الولائية للبيئة ولدا مسؤولي الخاليا البيئية داخل المؤسسات التي تفرز النفايات الخاصة في الجزائر، وقد تضمن جدول أعمال الورشات الوضعية العالية لتسييرالنفايات الخاصة في الجزائر تسهيلات التي يقدمها قانون جديد وكذلك وضع مخطط لتنسيق العمل بين مختلف الجهات.

✓ وقد صادق المجلس الشعبي الوطني أثناء مناقشة قانون الميزانية 2002 في مشروعي قانون مراقبة وتسيير النفايات وطرق التخلص منها، وتجدر الإشارة إلى أن المخطط الوطني للنفايات الخاصة يسمح بتقرير كميتها وخصائص النفايات التي يمكن إعادة تدويرها وتلك التي يتم التخلص منها كما تسمح بتحديد عدد مراكز ومواقع معالجة الموجودة في أنحاء البلاد ومن ثمة استنتاج الأولويات اللازمة لإنشاء مراكز جديدة واختيار أنظمة الجمع والتفريغ والفرز مع الأخذ بالإمكانات المالية والاقتصادية في عين الاعتبار.

المبحث الرابع : مشروع الطاقات المتجددة

✓ ترشيد استعمال الطاقات المتجددة ضمن تنمية مستدامة .[1]

أجمع مشاركون في ملتقى حول موضوع الطاقة والتنمية المستدامة الذي إنطلقت أشغاله بولاية أدرار على ضرورة ترشيد استعمال الطاقات المتجددة لضمان تنمية مستدامة حيث ابرز باحثون وأساتذة جامعيون خلال أشغال اليوم الأول الذي تحتضنه الجامعة الإفريقية "العقيد أحمد دراية" بادرار أكد بأهمية الطاقات المتجددة باعتبارها عاملا أساسيا لتحقيق التنمية المنشودة وضرورة استغلالها بشكل عقلاني لأنها كفيلة بمواجهة تحديات التنمية ،وأكد في هذا الخصوص مدير مركز تطوير الطاقات المتجددة ببوزريعة بالجزائر العاصمة ، "ياسع نورالدين" أن ترشيد استعمال الطاقة المتجددة تضمن ايضا التقليل من الأضرار التي تلحق بالبيئة كالاحتباس الحراري الذي يؤدي إلى تغيرات مناخية.

ويذكر "ياسع" بالمناسبة أن مركز الطاقات المتجددة ووحداته الفرعية الثلاثة بكل من بوسماعيل وغرداية ، وأدرار يعكف على انجاز المشاريع بحثية هامة في هذا المجال على غرار المشروع الضخم المتمثل في إنجاز مشروع مولد كهربائي هجين (طاقة شمسية ، غاز وقطب تكنولوجي بالمدينة الجديدة بوغزول (ولاية المدية) لتمكين الباحثين من إجراء بحوث وتكوين الطلبة في مجال الطاقة المتجددة، ويشارك في هذا الملتقى باحثون من دول أجنبية كاليابان بالاضافة إلى مجموعة أخرى من السعودية والامارت والمغرب وتونس وفرنسا واسبانيا ويشارك اليابانيون وحدة البحث للطاقات المتجدد في مشروع سبتمبر ssp

يقول الدكتور مسعود حمودة مدير الطاقة المتجددة قي الوسط الصحراوي ومن جهة استعرض الخبير في الطاقات بروفيسور مراد في تدخله عدة إشكاليات مرتبطة بمشكلات الطاقة وإستراتيجيتها معتمدا على مقاربات لعديد من الدول الطاقوية من بينها الجزائر، حيث وضح في هذا الصدد على ضرورة توسيع نطاق البحث لمواجهة تحديات التنمية المستدامة خاصة في مجال الطاقة البديلة.

---

[1] - .www.finanse.algeria.org.

- **آفاق سياسة الطاقات المتجددة في الجزائر وأهدافها:**

أولا: المحافظة السامية للطاقات المتجددة:

لقد حضت فكرة الطاقات المتجددة في الجزائر باهتمام كبير وذلك منذ شهر ديسمبر 1980 ، وذلك بأعطاء اهمية بالغة للملف الخاص بالطاقات المتجددة من طرف اللجنة المركزية في المصادقة على ميلاد المحافظة السامية1980 وبعدها تم البدء باعداد الوسائل الاساسية الازمة من أجل الانطلاق في نشاطها ووضع الهياكل الاساسية .

وبدأت بخمس مناطق تنمية ومحطة تجريبية للوسائل التي توفر الدعامة العلمية والتكنولوجية والصناعية لبرنامجها التنموي المكلفة به في مجال الطاقات المتجددة.

ومن بين مهامها المسطرة في السياسة الطاقوية:

- ✓ القيام بجمع الاعمال المتعلقة بالمساهمات في مجال البحث والتكوين والاعلام وتجهيز جميع الاقسام بالوسائل الاعلامية وخاصة منها الانتاجية.
- ✓ تنمية الطاقة المتجددة وخاصة منها الطاقة الشمسية والطاقة البيوحرارية وطاقة الرياح.

خلال ثلاث سنوات من الانطلاقة استطاعت المحافظة السامية وضع برنامج خاص بها، وبذلك أصبحت تنافس الدول المتقدمة، حيث حظيت بصناعة تكنولوجية للوسائل الشمسية، ففي سنة 1985 كان أول إنجاز للمحافظة السامية يتمثل في إنجاز لوحة فوتوفولطية للمركب الالكتروني ببلعباس، واعتمدت في إنجازها على الخلايا الشمسية المصنوعة من المادة الأولية المعدة من طرف الصناعة الوطنية.

ومن اجل الوصول غلى الهدف المنشود يتعين على المحافظة السامية :

- ✓ المساعدة على تحسين كفاءة الطاقة وتخفيض كثافتها.
- ✓ خفض تكلفة المواد الأولية لأجهزة استخدام الطاقة الشمسية .

ومن أجل نجاح هذه السياسة الطاقوية فإن الدولة يجب أن تهتم وتدعم هذه السياسة للوصول إلى إنجاز الطاقة الشمسية تكون مطابقة لواقعنا المعاش وتكون مناسبة لاحتياجاتنا وذلك من خلال مشاركة

الخبراء والمهندسين والتقنيين في هذا المجال، والهدف من كل هذا هو إيجاد كيفية لتنمية التكنولوجيا الطاقوية مع الاستعمال العقلاني وتحسين الإدارة والكفاءة.

في ظل هذا رسمت المحافظة السامية مجموعة من الأهداف لخطتها وهي بذلك تسعى جاهدة لتحقيقها، بواسطة مراكزها المختلفة ، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف لا بد من تحديد مهام كل مركز من مراكز التنمية في مجال الطاقات المتجددة مع مشاركة المحطات التجريبية للوسائل التي توفر الدعامة العلمية والتكنولوجية وصناعة البرنامج التنموي للمحافظة السامية ذو الأفاق المستقبلية فمن بين أهداف المراكز التنموية في مجال الطاقات المتجددة:[1]

- ✓ إعداد دراسة تساير أهدافها.
- ✓ دراسة جميع الإمكانيات الايجابية المتوفرة واستغلالها بطريقة عقلانية .
- ✓ ضمان تكوين وتربص المستخدمين الذين لهم علاقة بالتنمية في مجال الطاقات المتجددة.

- الطاقة المتجددة والأبعاد الاقتصادية:

فالهياكل التنظيمية والمؤسساتية في مجال الطاقات المتجددة بالجزائر حضيت بالاهتمام الكبير عام 1980 لاعطاء أهمية بالغة من طرف اللجنة المركزية في المصداقية على ميلاد المحافظة السامية عام 1982 ومن ثمة بدأت في إعداد وسائل اساسية من أجل الانطلاق في نشاطها مع وضعها للهياكل الاساسية فانطلقت بخمس مراكز تنمية . ومحطة تجريبية للوسائل التي توفر دعامة تكنولوجية وصناعية لبرنامجها التنموي المكلفة في مجال الطاقات المتجددة كما تم انشاء الهياكل المؤسساتية ومنها:[2]

أ- مركز تطوير الطاقات المتجددة والجديدة (C.D.E.R) حيث تتلخص مهامها في جمع ومعالجة المعطيات من تقييم دقيق للطاقات الشمسية الريحية والحرارية وصياغة اعمال البحث الضرورية في تطوير انتاج الطاقات المتجددة واستعمالها .

---

[1] - عمر شريف ، مرجع سابق ، ص15.

[2] - وزارة الطاقة والمناجم ، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة ، دليل الطاقات المتجددة ، الجزائر: 2007 ، ص49.

ب- وحدة تطوير التجهيزات الشمسية (U.D.E.R) المكلفة بتطوير التجهيزات الشمسية وانجاز نماذج تجريبية تتعلق بالتجهيزات الشمسية ذات المفحول الحراري وذات الاستعمال المنزلي أو الصناعي أو الفلاحي .

ج- وكالة ترقية وعقلنة واستعمال الطاقة حيث يشمل دورها الرئيسي في تنسيق ومتابعة اجراء التحكم في الطاقة وفي ترقية الطاقات المتجددة وتنفيذ مختلف البرامج التي تمت المصادقة عليها في هذا الاطار مع مختلف القطاعات (الصناعية النقل الفلاحة)

تيو إنياجيا نبال(New Energy algeria) وهي شركة مختلطة بين الشركة الوطنية وسوناطراك والشركة الوطنية سوناغاز ومجمع Sim المواد الغذائية ، تم إنشاؤها سنة 2002 وتتلخص مهامها في ترقية الطاقات المتجددة والجديدة ، وتعيين إنجاز المشاريع المرتبطة بالطاقات المتجددة والجديدة، فمن المشاريع التي شرعت في التنفيذ خلال 2005.[1]

مشروع 105 ميغا واطن هجين شمسي غازي في حاسي الرمل يمثل الجزء.....فيه 30%

- مشروع انجاز حضيرة هوائية بطاقة 10 ميغا واط في منطقة تيندوف.
- استعمال الطاقة الشمسية في الانارة الرئيسية في تمنراست ومنطقة الجنوب الغربي.
- إن السياسات الوطنية للترقية الطاقات المتجددة هي مؤطرة بقوانين ونصوص تنظيمية تتمثل في:

1- قانون ترقية الطاقة المتجددة في إطار التنمية المستدامة ويتعلق الامر بالقانون رقم 09/99 الصادر في 08 جويلية 1999 والمتعلق بالنحكم بالطاقة.

قانون الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز والمرسوم التنفيذي الذي يتبعه والمتعلق بتكاليف التوزيع ويتعلق الأمر بالقانون رقم 01/02 الصادر في 05 فيفري 2002 ويتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز عن طريق القنوات.

[1] -وزارة الطاقة والمناجم ، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة ، دليل الطاقات المتجددة ، الجزائر: 2007 ، ص41

المبحث الخامس: مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر

من بين أهداف هذا المشروع .20 قرية بالطاقة الشمسية ، فقد برزت نتائج التطبيق البرنامج الوطني للكهرباء أن البديل الفعلي لتزويد القرى للصحراء الجزائرية بالكهرباء يتمثل في الطاقة الشمسية الفوتوفولطية ، ويختص هذا البرنامج بايصال الكهرباء لـ 20 قرية بالجنوب ذات المعيشة القاسية بسبب صعوبة إيصال الكهرباء لها بالوسائل التقليدية كالبترول وهذه القرى هي ولايات الجنوب (تندوف، تمنراست، أدرار، إليزي) وتعتبر شركة سونالغاز المؤسسة المسؤولة عن إنجاز هذا البرنامج ، لذلك بادرت بفتح مجال المشاركة أمام الشركات الأجنبيةوكذا مراكز البحث والتنمية ، ومن أهداف هذا البرنامج:[1]

- ✓ إيجاد مصدر بديل للطاقة كون المصادر التقليدية في طور النفاذ.
- ✓ استخدام مصدر الطاقة نقي ونظيف وغير ناضب.
- ✓ باستخدام الطاقة الشمسية يمكن تخفيض سعر تكلفة الإنارة في القرى النائية وكذا ترقية الأداء في المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس.
- ✓ توفير مناصب شغل جديدة وفي مختلف القطاعات لامتصاص البطالة.
- ✓ الاقتصاد في العملة الصعبة وتحويلها إلى إقامة المشاريع التنموية.
- ✓ تمكين سكان المناطق النائية من الاستفادة من الخدمات العمومية دون اللجوء إلى قطع مسافات طويلة للالتحاق بالمدن.
- ✓ ومن بين واقع إنجاز هذا المشروع : قرية مولاي لحسن بتمنراست، قرية غار جبيلات، قرية حاسي منير، قرية تاحيفات، عين دلاغ.

[1] - وزارة الطاقة والمناجم ، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة ،" دليل الطاقات المتجددة" الجزائر: 2007 ، ص 41.

رغم الترسانة القانونية المعتمدة ما بين 1999 و2001 فلا يزال نصيب الطاقة الشمسية محدودا بالجزائر وغير مستخدم بالشكل المطلوب ، وإن كانت قد استخدمت واعتمدت قانونا خاصا بالطاقة المتجددة مع تحديد هدف الوصول إلى نسبة 5 % خلال سنة 2012 و 10% خلال سنة 2020 وبهدف تطوير خدمات الطاقوية للمناطق المعزولة والبعيدة عن الشبكات توزيع الطاقة ويشمل الهدف الأخير في المساهمة في إبقاء الاحتياطات المحروقات واستغلال حقول موارد طاقوية متجددة لاسيما الشمسية منها ،حسب الدراسات المتخصصة تتلقى الجزائر ما بين 2000 و 3900 ساعة من الشمس ومتوسط 5 كيلو واط /م^2 في السنة في الشمال و 2263 كيلواط م^2 سنويا في الجنوب لكن هذه الطاقة غير مستغلة بالشكل المطلوب باستثناء:

- مشاريع إنجاز حديقة هوائية في فيفري 2002 بطاقة 10 ميغا واط في منطقة تيندوف بالتعاون بين شركة NEAL وبين سوناطراك وسوناغاز ومجموعة سيم (السميد الصناعي للمتيجة) واستعمال الطاقة الشمسية في الانارة الريفية بمنطقة اسكران التابعة لولاية تمنراست الجنوبية بما يكفل توصيل الكهرباء إلى 1500 حتى 2000 منزل ريفي سنويا بالاضافة إلى انجاز أول محطة هجينة لتوليد الطاقة الكهربائية العاملة بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة تليغمت على بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل وهي تمثل أكبر حقل غازي في افريقيا، مرشحة لأن تكون مصدر طاقوي بديل ونظيف على مساحة 64 هكتار حيث يوجد بها 224 جامع للطاقة الشمسية يبلغ طول كل واحد منها 150 متر.

كما تمت برمجة محطتين لسنة 2013 ويتعلق الأمر بمحطة "المغير" بولاية الوادي ومحطة "النعامة"بولاية البيض بغرب البلاد وفي الفترة الممتدة بين 2016 و 2020 يتم إنجاز أربع محطات أخرى بطاقة 300 ميغا واط لكل واحدة منها مع طاقة إضافية تقدر بـ 1200 ميغا واط وهناك برنامج يمتد إلى غاية 2030 بطاقة 600 ميغا واط سنويا إبتداءا من 2013.[1]

[1] - وزارة الطاقة والمناجم ، مرجع سابق ، ص 45.

وقد أعلنت الوكالة الفضائية الألمانية بعد دراسة حديثة قامت بها أن الصحراء الجزائرية هي أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية 3000 ساعة إشعاع في السنة ، وهو أعلى مستوى لإشراق الشمس على المستوى العالمي ، وهو ما دفع بالوكالة إلى تقديم اقتراح للحكومة الألمانية حول إقامة مشاريع استثمار في الجنوب الجزائري وبناءا عليه تم تقديم الاتفاق بين الحكومتين في ديسمبر 2007 لإنتاج حوالي 5 % من الكهرباء بفضل الطاقة الشمسية ونقلها إلى ألمانيا من خلال ناقل كهربائي بحري عبر اسبانيا بالإضافة إلى المشروع المتعلق بصنع اللوائح الشمسية في منطقة الرويبة ومن المقرر أن يدخل هذا المشروع بطاقة سنوية تتراوح ما بين 50 و 120 ميغا واط حيز الإنتاج سنة 2012 ويسير هذا الاتجاه نحو التصدير مع مخطط آخر محلي إنتاج 20% بحلول العام 2020 .

المبحث السادس: توصيات وحلول لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

بعض التوصيات والحلول التي وضعت في سبيل تحقيق تنمية مستدامة [1] من بينها:

✓ إعادة تأهيل الشبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير مع مبادرات الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير الموارد المائية.

✓ التنازل عن الخدمة العمومية للماء لصالح القطاع الخاص و إعادة النظام التعريفي للماء.

✓ تأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء والاقتصاد.

✓ اختيار أنواع من الوقود تكون خالية من الملوثات والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة كالكهرباء والطاقة الشمسية.

✓ إقامة تجهيزات مضادة للتلوث.

✓ وضع برنامج مخصص لحماية الجو كاعداد برنامج وطني لحماية طبقة الأوزون وإنجاز مشروع خاص لانجاز المواد التي تسهم في إضعاف طبقة الأوزون .

✓ تشجيع الاقتصاد في الطاقة ومكافحة التبذير.

- **في مجال النفايات الحضرية والصناعية:**

✓ إقامة مزابل مراقبة للنفايات للتقليل من آثار النفايات على البيئة ، وفي ظل هذا ستشرع الجزائر في تنفيذ برنامج خاص بتحديث نظام جمع وإخلاء النفايات بفضل قرض قيمته 26 مليون دولار أمريكي منحه البنك الإسلامي للجزائر.

✓ تجهيز الوحدات الصناعية بأنظمة مضادة للتلوث

- في مجال تلوث البحر والمناطق الشمالية:

✓ شرعت الجزائر في ما يتعلق بحماية البحر من التلوث والمناطق الشمالية بفضل تمويل صندوق البيئة العالمية للبرنامج المغاربي لمكافحة التلوث الناجم عن المحروقات تشير معدلات الكفيلة بمكافحة التلوث البترولي وتجهيزات ومواد المخابر.

[1] - عبد الله خبابة و رابح بوقرة ،مرجع سابق، ص 379-380.

✓ إعادة تشغيل محطات تفريغ زيوت البواخر وتكوين الإطارات المختصة وتنظيم المرور في الموانئ.

✓ إعداد برنامج عمل البحر المتوسط بإعداد مخطط للتهيئة الشاطئية .

- في مجال الغابات وحماية السهوب:

ترمي الإستراتيجية الحالية إلى تفضيل الاختيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين ، واحترام البيئة وإعادة تهيئة 03 ملايين هكتار من السهوب.

✓ إعطاء أولوية أكثر للأراضي المعنية بالانجراف.

✓ مكافحة الجراد الصحراوي باستعمال مضاد حيوي (العضلة الخضراء) كونه غير سام لبني البشر، وليس له تأثيرات جانبية على البيئة.

وقد وضع برنامج خماسي لحماية الأراضي وتوسيع الغابات .

- في مجال حماية التراث الثقافي: يمثل التراث الثقافي سندا للذاكرة الجماعية ، إلا أنه يعاني من مشاكل رغم أهميته التاريخية والثقافية من بينها سلب المنحوتات والأواني القديمة وبيعها في الخارج ، ونهب الصخور المنحوتة لتستعمل كمواد للبناء لذلك فتحت عدة ورشات تعمل على ترميم التراث التاريخي وإعادة الاعتبار للمكتسبات التاريخية وتخص بعض الولايات منها :الجزائر العاصمة ، الأغواط ، قسنطينة، وهران غرداية.

- في مجال التربية والتحسين:

✓ السياسة البيئية الناجعة هي التي تمهد الطريق أمام نشوء وعي وثقافة بيئية.

✓ تم إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني.

✓ أسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة في معالجة ونشر مواضيع أيكولوجية.

- **وكذلك بعض التوصيات والحلول:**

✓ دمج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار مع ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية .[1]

وكذلك تحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وتحسين الاطار المعيشي للأفراد بالإضافة إلى حماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة.

✓ استخدام مفهوم لاادارة الرشيدة في كل المجالات (البيئية– الاقتصادية الاجتماعية الثقافية)

✓ وجود قوانين ملزمة وعقوبات رادعة لمخالفي السياسة البيئية تشرف عليها الدولة.

✓ التعليم والإعلام البيئي حيث أن السلوك البيئي السليم يأتي عن طريق التعليم في مختلف المراحل. وعن طريق الاعلام بأهمية البيئة والأطوار المترتبة عن الإساءة إليها.

✓ ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع ، وذلك من خلال توعية أفراد المجتمع باهمية التقنيات الحديثة وذلك مسايرة لمستجدات والتطورات الحاصلة.

✓ تحقيق الأمن والسلام على أسس عادلة وإزالة بؤر التوتر.

✓ دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئة وتعزيز بناء القدرات البشرية وإرساء مفهوم المواطنة البيئية.

✓ وضع سياسات اقتصادية وبيئية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة وتطويرها وترشيد استغلالها والحد من آثارها السلبية على الانسان والبيئة.

✓ تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية واقتصادية سليمة ، والاتمام بالتنمية البشرية بشكل كبير من خلال تعزيز السياسات الوطنية والاقليمية التي تهتم بصحة الانسان ورعاية الطفولة والمومة والشيخوخة وذوي الاحتياجات الخاصة.

✓ دعم دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وفئاته وتشجيع مشاركتهم في وضع ونتفيذ خطط التنمية المستدامة وتعزيز دور المرأة ومكانتها في المجتمع.

✓ القضاء على الأمية وتطور مناهج وأساليب التربية والتعليم والبحث العلمي والتقني بما يتلاءم مع احتياجات التنمية المستدامة .

✓ وضع إستراتيجية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية والصحية للمواطن.[2]

---

[1] - المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مرجع سابق ، ص 40.

[2] - رواد زكي يونس الطويل ، مرجع سابق ، ص 119-120.

الخلاصة

عملت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة للبلاد في شتى المجالات على وضع آفاق ومشاريع مستقبلية لتلبية احتباجات الجيل الحاضر، وضمان متطلبات الجيل القادم، وذلك من خلال وضع مشاريع طويلة الأجل من بينها مشروع تهيئة الإقليم الجزائر، ومشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير.

ومشروع الطاقة المتجددة ، فمنها مشاريع منجزة وأخرى في طور الانجاز، ولتحقيق هذه المشاريع والانجازات ، وضعت الجزائر عدة توصيات في سبيل تحقيق هذه التنمية من بينها:

- وضع قوانين ملزمة وصارمة، دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية، وضع سياسات اقتصادية وبيئية تسعى إلى الحفاظ على الموارد الطاقوية.

الخاتمــة

إن التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية ، والتي تتخذ من التوازن البيئي محور أساسي لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبها مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها ، فهي تتطلب تغييرا في محتوى النمو بحيث يصبح اقل مادية في استخدام الطاقة وأكثر عدالة للمحافظة على رأس المال لتحسين توزيع الدخل وتخفيض الأزمات الاقتصادية .

فالتنمية المستدامة لا يمكن حصرها في الحدود الضيقة للنمو الاقتصادي ، بل هو مفهوم واسع يستوجب أبعاد سياسية واجتماعية وبيئية إلى جانب البعد الاقتصادي ، فهي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق الموائمة والموازنة بين أركانها الثلاث: البشر– الموارد البيئية – التنمية الاقتصادية.

وللتنمية المستدامة جوانب ايجابية وسلبية: أما عن الجوانب الايجابية فهي تضمن التقدم المادي الكبير والتحسن في مستوى المعيشة وتؤدي إلى التقدم التكنولوجي.

أما عن الجوانب السلبية: فهي تضمن كسر حاجز الرغبات وأيضا نظرا للتقدم السريع في التكنولوجيا في الدول المتقدمة تبقى الدول المتخلفة تابعة لها دائما، وكذلك تدمير للبيئة عن طريق التلوث الهوائي والمائي.

وفي ظل هذا بادرت الجزائر في السنوات الأخيرة عند إدراكها أنها في حاجة ماسة لتحقيق تنمية مستدامة وذلك من خلال المشاكل التي شهدتها من تلوث مائي وهوائي وعدم توفرها على موارد طبيعية متجددة مما جعلها تضع سياسات وإجراءات وقوانين صارمة وإلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتحسين التنمية المستدامة في بعض المجالات لا سيما المجال البيئي معتمدة في ذلك على ثلاث وسائل وهي وضع الإطار القانوني الصارم ومتخصص ومراقبة النشاطات المسببة للتلوث وإخضاعها للمعايير الدولية،

ووضع رسوم خاصة بحماية البيئة تدفع بالمؤسسات لمراقبة نشاطاتها وسطرت مشاريع مستقبلية إذ ما تم إنجازها وتطبيقها بالشكل المرسوم له أو المخطط له.

فقد سمحت الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر مؤخرا إلى تحقيق تنمية اقتصادية إلا أنها لازالت تواجه عدة تحديات تتعلق بتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وتحسين الإطار المعيشي للأفراد لحماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة.

لكنه من خلال ما يظهر نرى بان الجزائر لا زالت في طريق السعي نحو التنمية المستدامة من خلال المضي قدما في تفعيل التنمية الاقتصادية والتي لا زالت بدوره تعاني عدة مشاكل ومعوقات.

➢ قائمة المراجع:

01- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1424 هـ الموافق لـ 19 يوليو 2003 م يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة " الجريدة الرسمية ، العدد (43) ، 20 يوليو 2003.

02- قانون رقم 01-19 المؤرخ في 17 رمضان عام 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته.

03- قانون رقم 02-02 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1422 هـ الموافق لـ 5 فبراير 2002 والمتعلق بحماية الساحل وتنميته.

04- الميثاق البلدي حول البيئة والتنمية المستدامة 2001- 2004 م

➢ الكتب:

05- التميمي رعد سامي عبد الرزاق ، العولمة والتنمية المستدامة في الوطن العربي ، طبعة الأولى ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، عمان: 2008 م.

06- الطويل رواد زكي يونس ، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ضل الديمقراطية وحقوق الإنسان ، طبعة الأولى ، دار زهران للنشر والتوزيع عمان: 2010م

07- لعويسات جمال الدين ، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة ، الجزائر: 2002 م.

08- خبابة عبد الله ، بوقرة رابح ، الوقائع الاقتصادية والعولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة ، دار شباب الجامعة، الإسكندرية : 2009م.

09- دوقلاس بوشيش ، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة (بهاء شاهين) ، الطبعة الأولى الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، لبنان: 2000م.

10- زمام نو الدين ، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية في المجتمع الجزائري ، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي : 2002م.

11- غنيم عثمان محمد ، أبو زنط ماجد ، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، دار الصفا للنشر والتوزيع ، عمان: 2010م

12- فوزي صابر ، التنمية أمس والغد ، دار نهران للنشر والتوزيع ، عمان: 1991م

➢ **المؤتمرات:**

13- التويجيري محمد إبراهيم ، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة التجارة الدولية وآثارها على التنمية المستدامة ، المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2007/2006.

14- المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة، الأمم المتحدة : 2011 م.

15- شريف عمر، التنمية والكفاءات الاستخدمية للموارد المتاحة ، عنوان المداخلة: اقتصاديات الطاقة المتجددة الآثار الاقتصادية لمجالات استخدامها ، جامعة سطيف: 07-08 أفريل 2008م.

➢ **التقارير**

16- تقرير وزارة الطاقة والمناجم ، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة ، " دليل الطاقات المتجددة " الجزائر: 2007.

17- تقرير الجنة العالمية للبيئة والتنمية، المستقبل المشترك ، الأمم المتحدة ، نيويورك، 1987.

➢ **المجلات:**

18- حسين توفيق إبراهيم ، تكنولوجيا المعلومات وإشكالية الديمقراطية ، مجلة منبر الحوار العدد (34) سنة 1994 م .

19- سطلحي هيثم ، التنمية السياسية في المجتمعات النامية مشكلاتها وآفاقها ، مجلة جامعة دمشق ، العدد (2): سنة 1997م.

20- طلبة مصطفى كمال، تغيير المناخ سيؤثر على أمن وسلامة العالم كله، لقاء العدد 170 ، 14 أكتوبر 2007م.

21- ناصر مراد ، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل ، العدد (26) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير : 2010 م.

➢ **المذكرات :**

22- كافي عبد الوهاب ، **أثر العضوية في المنظمة العالمية للتجارة على مبدأ السيادة إشارة إلى حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير ، قسم الحقوق والعلاقات الدولية ، الجزائر : 2005م.

23- فلاح رشيد ، باسيمان نور الدين ، التنمية المستدامة والبصمة البيئية ، مذكرة ليسانس تخصص إدارة الأعمال ، جامعة ورقلة : 2003 م.

➢ **المواقع الالكترونية:**

24- سعيدي يحى ، شنبي صورية ، نظريات التنمية المستدامة العدد العاشر 10جوان، 2010 م متوفرة على الرابط. www.gulfup.

25- www.arado.org.eg.
26- www. Esc wa.argib.
27- www. Boubia .Tk.
28- www. Finanse. Algeria.org.
29- www. u/un insania .net.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	شكر و تقدير	
06	مقدمة	أ
07	الفصل الأول : الإطار ألمفاهيمي للتنمية المستدامة.	
08	تمهيد	04
09	المبحث الأول : تعريف التنمية المستدامة	05
10	المبحث الثاني : خصائص التنمية المستدامة	10
11	المبحث الثالث: نظريات التنمية المستدامة	12
12	المبحث الرابع: أهداف التنمية المستدامة	16
13	المبحث الخامس: مبادئ التنمية المستدامة	18
14	المبحث السادس : أبعاد التنمية المستدامة	21
15	خلاصة واستنتاجات	23
16	الفصل الثاني : واقع التنمية المستدامة في الجزائر.	
17	تمهيد	25
18	المبحث الأول : التنمية الاقتصادية في الجزائر	26
19	المبحث الثاني : التنمية السياسية في الجزائر	31
20	المبحث الثالث : التنمية الاجتماعية في الجزائر	34
21	المبحث الرابع : معوقات التنمية المستدامة في الجزائر	36
22	المطلب الخامس : السياسات الحالية للتنمية المستدامة	40
23	خلاصة واستنتاجات	44
24	الفصل الثالث : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر	
25	تمهيد	47
26	المبحث الأول : مشروع تهيئة الإقليم الجزائري	51
27	المبحث الثاني : مشروع قانون تهيئة الساحل وتنميته والمواقع السياحية	52

28	المبحث الثالث : مشروع صرف النفايات.	54
29	المبحث الرابع : مشروع الطاقات المتجددة	59
30	المبحث الخامس : مشروع الطاقة الشمسية للجنوب الكبير	62
31	المطلب السادس : توصيات وحلول حول التنمية المستدامة	66
34	الخاتمة	
35	قائمة المراجع	